وسائل تطوير اللغة العربية العلمية

عبد الكريم خليفة
أكاديمي ولغوي- الأردن

توطئة:

كانت اللغة العربية لعدة قرون خلت لغة العلم والفكر والحضارة، فقد نقلت إليها أنواع العلوم والثقافات المختلفة منذ القرن الثاني للهجرة، فاستطاعت أن تستوعبها وتهضمها ولم تقف عند هذا الحد، بل تجاوزته إلى مرحلة الإبداع والابتكار، فأضافت عن طريق أبنائها إضافات أصيلة إلى العلوم بأنواعها، وكانت حلقة مهمة في سلسلة التطور الحضاري الإنساني. ثم عدت عليها عوادي الزمن، وأصاب أمة العرب ما أصابها، من تكاتف الأعداء في الخارج متمثلة بالحروب الصليبية في المشرق، ووجهتها بيت المقدس في فلسطين، وفي المغرب مارة بإسبانيا الإسلامية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نالتها التمزقات الداخلية والحروب الأهلية وما صاحبها من انحلال سياسي واجتماعي.

وكانت نتيجة هذا كله أن انزوت هذه اللغة الشريفة، لغة القرآن الكريم ولغة العلم والحضارة بانزواء أهلها، ولم تستيقظ إلا في عصر التلفزيون والرادار والصواريخ العابرة للقارات، عصر الطاقة الذرية وغزو الفضاء والنزول على القمر.... فيالها من حقيقة أشبه بالحلم.

فها هي لغتنا الحبيبة تستيقظ بيقظة أقطار أمتنا العزيزة لتواجه الواقع بكل ما يحمله من مهام وواجبات، وما يثيره من صعاب وعقبات.

ليت شعري ماذا يكون موقف اللغة العربية!!! في هذا العالم المتطور وفي خضم المعارف الإنسانية المتسارعة التي تضع الإنسان في فجر تاريخ بشري

جديد. فهل تختار طريق الجمود والانطواء على الذات، فتتراجع إلى العدم كما يشاء لها أعداء العروبة والإسلام، أم تنفض عنها غبار الزمن لكي تثير الأدوات الكامنة في طبيعتها اللغوية والتي تجعل منها لغة حية متطورة تستطيع أن تستوعب ما يجد من المعاني الحضارية والعلمية، وهنا تكمن أسباب الخلود في هذه اللغة الخالدة...

بدأت أمتنا العربية يقظتها في بداية هذا القرن، وصاحبَ هذه اليقظة نهضة لغوية تحاول مسايرة العصر، وتوطّد دعائم نهضة الأمة ووحدتها. فقامت مؤسسات تعنى باللغة العربية في دمشق وبغداد والقاهرة فكان لها شرف السبق في وضع أسس النهوض بهذه اللغة مدركة الإدراك كله أنه لا يمكن أن تنهض الأمة إلا بلغتها القومية، وكان يقابل هذا التيار البناء تيار آخر يناصب اللغة العربية العداء، ويثير العقبات والمصاعب في وجه تقدمها متذرعا بشتى الوسائل من إقليمية وطائفية حينا، ومن غيرة زائفة على التقدم العلمي والتكنولوجي حينا آخر. ولم يفت أنصار هذا التيار أن يتخذوا من اللغويين والمتنطعين ومن بعض هفوات المجامع اللغوية وأساليبها سلاحا للتشهير والخذلان، ونحن نستطيع أن نشير إلى فترتين أساسيتين في نهضة اللغة العربية المعاصرة. فالفترة الأولى تتمثل في الفترة الزمنية الواقعة بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، حيث تيار العربية يستعيد حيويته ويشتد في المشرق.

والفترة الثانية تتمثل في الفترة الواقعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر، وأهم ما تتميز به هذه الفترة من الناحية الإيجابية تحرر الشمال الإفريقي من بقعة الاستعمار من الناحية السياسية وخوضه معركة التعريب التي تعتبر أساسا في كيانه الوطني والقومي، وكذلك جاء استقلال بقية الأقطار العربية في المشرق، وتوطيد دعائم التحرر السياسي والاقتصادي_ والثقافي في بعض الأقطار وما أدى إليه من انتشار الجامعات العربية وزيادة عددها بنسبة كبيرة في الوطن العربي.

أما من الناحية السلبية فإن هذه الفترة تتميز بالهجمات الشرسة التي يشنها أعداء العروبة على أمتنا العربية مستهدفين كيانها السياسي واللغوي والثقافي بل والحياتي من حيث الأصل. فهناك الآن الاستعمار الاستيطاني اليهودي في فلسطين تدعمه قوى الشر وأعداء العروبة والإسلام، وهناك التيارات الشريرة في الداخل التي تحاول النيل من تراث هذه الأمة وقيمها ولغتها.

فإذا ما وضعنا هذه العوامل جانبا لأنها ليست الهدف من هذا البحث، فإننا نستطيع أن نميز التيارات التالية على المستوى اللغوي في العالم العربي مشرقه ومغربه:

1) تيار العربية الفصحى المتزمتة.

2) العربية الحديثة والتي تتمثل بلغة المجلات والجرائد.

3) العامية الدارجة.

4) اللغة الأجنبية.

وبالرغم من أنني لا أنوي مناقشة موضوع اللغة الأدبية في هذا البحث فإنني أجد لزاما علي أن أشير للحق وللتاريخ أن هؤلاء الذين ينادون باستبدال لغة أجنبية باللغة العربية قلة قليلة قد تنكرت لأمتها وتراثها وقيمها، ولكنها مع الأسف تركز جهودها الآن على مستوى اللغة العلمية متذرعة في ذلك بحجج شتى لا تثبت أمام الامتحان. أما أولئك الذين ينادون بالعامية الدارجة، فقد هانوا على أمتهم وبالتالي على عاميتهم المختلفة التي لا حصر لها !!! فليت شعري أليس لكل عامية وفي كل مدينة عامية !!! وهكذا ...

وكذلك تكاد العربية الفصحى المتزمتة أن تنحصر في بعض زوايا المؤسسات اللغوية وأن تطور الحياة ومقتضيات العصر تفرض على الأمة الحركة السريعة للحاق بركب الحضارة ومسايرة التطور العلمي والمشاركة في الإبداع والاختراع.

وسوف لا أقف عند اللغة الأدبية ولا أخشى على وحدتها إذ أن "النص القرآني" كفيل أبدي في توحيد اللغة الأدبية. أما الخطر المحدق بنا الآن فإنما يكمن في تطوير اللغة العربية العلمية لكي تواكب متطلبات العصر الحديث الحضارية والعلمية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هذا الخطر يتجسم أيضا في صفوق المؤمنين بالتعريب والمنادين به الآن، وذلك بأن تنشأ لغات علمية عدة في الوطن العربي، فيصعب على العالم العربي وفي قطر من الأقطار أن يفهم ما يكتبه عالم آخر في قطر آخر...

ولا أدل على ذلك من هذا المثال الصارخ: **قامت منظمة اليونسكو بوضع كتاب في الرياضيات الحديثة للعالم العربي بلغة أجنبية، ثم ترجم هذا الكتاب، فترجم مع الأسف إلى خمس لغات علمية عربية حتى الآن ! ! فهناك الترجمة المصرية، والترجمة العراقية، والترجمة السورية، والترجمة الكويتية، ثم الترجمة الأردنية. وكل ترجمة تستعمل رموزا ومصطلحات تختلف عما استعملته الترجمة الأخرى، بحجة أن اجتهادها هو الصائب بنظرها**... فإن هذا الاجتهاد والغيرة على العربية لم يمنع من أن يؤدي إلى بذر بذور لغات علمية مختلفة، وفي هذا تحذير لخطر لغات علمية مختلفة وما يجره من أخطار أساسية على وحدة الأمة وتعاونها وتنسيق جهودها في ميادين العلم والمخترعات الحديثة.

اللغة العربية لغة متطورة حية، والحياة تعني النمو والازدياد. فقد حفظ القرآن الكريم هذه اللغة من الضياع والتشتت، ولولاه لما كانت هناك لغة عربية اليوم وبالتالي لما كانت هناك أمة عربية ولكان مصيرها مصير اللغات القديمة التي انقرضت أو تلك التي تأقلمت إلى لغات مختلفة كما حدث للغة اللاتينية. فنشأت عنها الفرنسية والإسبانية والإيطالية والرومانية... إن النص القرآني منع تشتت اللغة واندثارها، وأنه في حفظه إياها من حيث الأساس لم يمنع تطورها ونموها... بل على النقيض من ذلك فقد جاء القرآن الكريم بلغة قريش وهذا يعني أنه أمات ما عداها وقضى على الفوضى في العربية وأخضعها لقانون بياني ثابت... وكان هذا في حد ذاته تطورا عظيما في كيان اللغة.

ولم تتوقف عملية التطور في اللغة، بل استمرت باستمرار الحياة وتفاعلها الحضاري، فعمل التطور عمله في مادة اللغة كما عمل في صورتها، فإن لغة الكتابة في القرن الأول الهجري تختلف عنها في لغة القرن الرابع الهجري، وأن اللغة الفصيحة الأدبية التي نقرأها اليوم في مجالاتنا وجرائدنا المتعددة تختلف اختلافا بينا عن لغة الكتابة في عهد الازدهار الحضاري الإسلامي ولا شك أن هذا الاختلاف مرجعه إلى عملية التطور التي ما انفكت تلازم طبيعة هذه اللغة. وهذا يطرح على بساط البحث مهمة إنجاز معجم تاريخي للألفاظ العربية والمعاني التي تدل عليها من خلال النصوص وعبر العصور التاريخية حتى الوقت الحاضر.

المشكلات التي تواجهها اللغة العربية:

لقد ذكرنا سابقا أن اللغة العربية قد اجتازت امتحانا صعبا وتجربة قاسية لم تواجهها من قبل في حياتها، فقهرت تلك المشكلات، واستطاعت أن تستوعب جميع المعاني المادية والفكرية، وبالتالي لم يستطع سلطان الأجنبي والمستعمر أن يقضي عليها. وهي الآن تتعرض للخطر العظيم يأتيها من أبنائها العاقين منهم وغير العاقين أيضا ومن هجمات الاستعمار الشرسة السياسية والاقتصادية والحضارية واللغوية.

إن لغتنا تتعرض في هذا الوقت إلى خطر عظيم. كما أن أمتنا العربية تتعرض إلى أخطار تهدد وجودها وكيانها. ولا أدل على ذلك من الاستعمار الاستيطاني اليهودي في فلسطين والذي بات يهدد الأقطار العربية الأخرى. والأصوات النابية التي تتعالى هنا وهناك في المشرق العربي وفي مغربه. تحمل اللغة العربية وزر الهزائم وتنادي بتجاوز اللغة الفصيحة إلى لغات أجنبية حية أو إلى لهجات عامية ممعنة في الفرقة وتقطيع أوصال الأمة والقضاء على هويتها لإبقائها تحت نير التبعية المطلقة.

وأمام هذا الخطر الدّاهم، يجب أن نعنى بسلامة اللغة العربية والعمل على جعلها وافية لمطالب العلوم والفنون وجميع شؤون الحياة الحاضرة، فبالرغم من

أن اللغة وسيلة الأداء والتفاهم بين الأفراد والجماعة، فإنها في مفهومها القومي غاية في حد ذاتها. فهي مجموعة من الأفكار والتقاليد والعواطف والأحاسيس والنزوات وشتى المشاعر والاعتبارات، تنتظمها الألفاظ انتظاما في وحدة ذاتية ترتبط ارتباط الشكل بمحتواه... وهنا لابد أن نطرح هذا السؤال الكبير:

كيف نستطيع رد الحياة النامية إلى اللغة العربية وبسط رقعة الوضع أمام الواقع اليومي لكي تلحق هذه اللغة بركب الحضارة وتواكب مخترعاتها ومكتشفاتها المتزايدة في كل يوم؟ إذ ما عسى أن يكون مستقبل أمة ليست لها لغة كاملة؟ ... إن الأمة التي ليس لها لغة تامة صحيحة لا يمكن أن يكون لها فكر تام صحيح.

لا شك أن اللغة العربية تواجه في الوقت الحاضر مشكلات مهمة لا بد من دراستها وتناولها بصورة موضوعية ومن خلال خصائص هذه اللغة وأساليبها ووسائل نموها ونحن نستطيع أن نحدد هذه المشكلات على الوجه التالي:

1) مشكلة **المصطلحات في اللغة العربية**.

2) مشكلة **نحو اللغة وصرفها**.

3) مشكلة **معجمات اللغة ومفرداتها**.

4) مشكلة **رقم اللغة أي الإملاء**.

أما ما يثار حول انقطاع الصلة بين الأسلوب القديم والأسلوب الجديد، في الكتابة الأدبية فنحن نعتقد أن ذلك لا يكون مشكلة بل على النقيض أنه دليل على حيوية اللغة وتطورها. فقد قامت الصحافة والمجلات الأدبية بدور مهم في إدخال التعابير المترجمة في اللغات الأجنبية إلى اللغات العربية الحديثة، وهي تعابير كثيرة لا يستطيع تمييزها إلا مؤرخو اللغة.

وأن الكاتب الحديث يستعملها في لغته الأدبية دون أن يشعر بأية غرابة أو استهجان. مثال ذلك قولهم: "ذر الرماد في العيون" و "اصطاد في الماء العكر" و" كان الحادث صدى بعيد " و" قال ذلك بصفته مسؤولا ".

ومهما يكن من أمر، فقد انسابت هذه التعابير الدخيلة إلى لغتنا وأصبحت جزءا منها. وأن قدرة اللغة العربية على استيعاب هذه التعابير وغيرها من التعابير المستجدة ليكون إحدى مميزاتها الأصيلة في مسيرتها الحية المتطورة. ونحن إذ نجد بين الفينة والفينة من يشجب مثل هذه التعابير في الكتابة الأدبية، فإن اللغة العلمية قد بقيت لحسن الحظ بنجوة من التتبع والمؤاخذة مما يفتح الباب على مصراعيه أمام لغة العلوم والمعارف المستجدة.

ومن أهم المشاكل التي تواجهها اللغة العربية الفصيحة في مسيرتها من حيث هي لغة التعليم العام وبالتالي لغة الكتابة والحديث أيضا لجماهير المثقفين، من مشكلة استصعاب الدراسة النحوية والدراسة الصرفية مما يبعث على النفور من اللغة. وهنا لا بد أن نفرق بين نحو اللغة باعتباره جزءا من طبيعة اللغة وجوهرها وبين أساليب دراسة هذا النحو أو الصرف ونحن نعتقد أنه في طليعة أسباب هذا النفور من النحو والصرف، يأتي الجمود في اتباع قدماء النحويين في سرد القواعد من غير عرضها على كلام العرب وشعرهم الخالي من الضرورة، والتزام أقوالهم كأنها مما يحرم الاجتهاد فيه، فقد جمد النحو المعاصر الذي أخذت به المؤسسات التعليمية في الأقطار العربية على مدرسة البصريين دون غيرها من مدارس النحو...

وهكذا أتاه الجمود وصار النحو مع الأسف غاية في ذاتها لا وسيلة للتعبير عن المعاني والأحاسيس. ولم يستطع المؤلفون في النحو من المعاصرين أن يأتوا بشيء ذي قيمة في تسهيل هذا العلم الذي هو ميزان تأليف الكلام. وما يقال عن النحو يقال أيضا عن الصرف من حيث هو قوام تطور اللغة.

فلماذا مثلا يقتصر على اتباع المذهب البصري في كون أصل الاشتقاق من اسم المعنى لا من اسم الذات، وهذا يعني تقديم التجريد على التجسيد، وفي ذلك تضاد مع طبيعة اللغة.

أما قضية معجمات اللغة العربية ومفرداتها، فإن **المعاجم لم تدون جميع ما ورد في كلام العرب**، بل لم تعتبر إلا اليسير. فأين المعجمات من هذا التراث

الضخم من كتب الأدب ودواوين الشعر ومؤلفات العلوم بأنواعها... فالعربية ما زالت بحاجة إلى معجمات تستوعب الفصيح والقديم والمولد والعربي والمعرب مما ورد في كتب العرب المسلمين الذين ألفو بالعربية. وهنا تأتي أهمية وضع معجم تاريخي يستقصي ألفاظ العربية ومعانيها المتطورة من خلال النصوص وعبر العصور التاريخية حتى وقتنا الحاضر. وإن مثل هذا الجهد الضخم يحتاج إلى تجنيد جميع طاقات الأمة العربية اللغوية تدعمها مؤسسة على هذا النطاق ذات إمكانيات مالية وفنية كبيرة. إن البحث في مشكلة اللغة يقودنا حتما إلى التحسس **بضرورة وجود أنواع من المعاجم تكفل للغة العربية مواكبتها للحضارة العالمية، وبالتالي توفر لأبنائها مجال الإبداع والمشاركة لأنه لا يمكن الإبداع إلا بلغة الأم**، ونعني الأم هنا اللغة القومية. ومن هذه المعاجم المعجم التاريخي أو النشوئي والمعجم الاصطلاحي والمعجم المادي (العام) والمعجم العلمي.

إننا بحاجة ماسة إلى معجم يفي بجميع الأغراض العلمية، تعرف فيه الألفاظ العلمية بطريقة قادرة على تطوير الشيء المعرف تصويرا صادقا ينطبق على ما يدل عليه. إن لغتنا العربية في هذا العصر، عصر الذرة وغزو الفضاء، شديدة الحاجة إلى المصطلحات العلمية والتقنية. لذا فمشكلة المصطلحات هي كبرى مشكلاتها.

مشكلة المصطلحات:

قد لا نعدو الحقيقة إذا قلنا أن احتياج أمتنا العربية إلى المصطلحات العصرية اللغوية كاحتياجها إلى جميع وسائل التقدم الحضاري بل أن حاجتها لذلك تأتي في المقام الأول لأنها مرتبطة بأسباب وجودها، إذ ما عسى أن يكون مستقبل أمة ليست لها لغة كاملة تستوعب موجودات الحياة ومعطياتها.

ليست هذه المشكلة خاصة باللغة العربية، فقد عانتها الشعوب الناشئة فهذه الأمة اليابانية، قد استطاعت أن تطوع لغتها القومية وأن تصل بها إلى أعلى ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة، بل ها هي اللغة الصينية تنطلق بانطلاقة

شعبها لكي تصل إلى طليعة الدول النووية، دون أن نذكر أمما أخرى قد جعلت من لغتها القومية لغات تستوعب جميع المعارف والعلوم الحديثة مثل التركية والفارسية والدانماركية وغيرها.

وقد كان الأمر كذلك فيما يتعلق باللغة العربية قديما. إذ اجتازت في نهضتها صعوبات الترجمة واستيعاب المعاني الحضارية إذ ذاك نتم لعلمائها وضع كثير من الألفاظ بطرق الاشتقاق والمجاز والتعريب.... الخ.

وترجموا تعابير دقيقة حتى أصبحت اللغة العربية لغة العلم والحضارة إذ ذاك. إن ذلك كله يعني أننا لا نقف الآن أمام تجربة نخشى عليها الفشل، فقد مرت اللغة العربية بهذه التجربة، وبرهنت على حيويتها وقدرتها المتجددة على الاستيعاب. فمن القدماء الذين عنوا بتسجيل المصطلحات نذكر "الخوارزمي"، صاحب كتاب "مفاتيح العلوم"، "والجرجاني" صاحب كتاب "التعريفات" و"الجواليقي" صاحب كتاب "المعرب" الأعجمي في لغة العرب" و"الخفاجي" المصري جامع كتاب "شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل" "والتهانوي" صاحب كتاب "كشاف اصطلاحات العلوم والفنون ".. وأن ما أثبتت من أسماء المصطلحات في الكتب العربية أكثر مما وردت في هذه الكتب بكثير.

وفي العصر الحديث كان القصد الأسمى من انبعاث حركة المجامع، العمل لإعداد لغة قومية شاملة في مفرداتها واصطلاحاتها الاستعمالية التي تجري مجرى الوسائط في تأدية الغرض العلمي.

فالمصطلح لا يعني تسمية جامعة مانعة للمسمى كما يظن بعض الناس، بل يرمز إليه رمزا لصلة بين الرمز والمرموز إليه. وهذه الصلة تختلف قوة وضعفا على حسب الأحرف المؤدية للمعنى. فالاصطلاح مقصور دائما على إحاطة بمعنى الشيء المسمى اصطلاحا. ومن أجل ذلك كثيرا ما نقول: هذه الكلمة لغة معناها كذا واصطلاحا كذا...

ويعتمد المصطلح في استعماله وذيوعه على الرغبة والغيرة والدعوة وكذلك الزمان يساعد على ترسيخه وتثبيته أو على زعزعته وإفنائه.

إن الاصطلاحات من الأمور الوضعية والاعتبارية، فالكلمات المصطلح عليها في المعاني العلمية لا تدل على تلك المعاني من حيث اللغة دلالة تامة، فلذلك ليس من الضروري أن تترجم الكلمة المصطلح عليها ترجمة حرفية بل من الأوفق أن نتحرى الكلمة التي يمكنها أن تدل على المعنى المطلوب على أحسن الصور وأوضحها.

ومما يجب ملاحظته في اختيار المصطلحات أن بعضها تبقى بطبيعتها محدودة الاستعمال فلا يستعملها عادة إلا طبقة من الاختصاصيين. ففي مثل هذا الحال يمكننا أن نستعمل الكلمات الأجنبية بل ويجوز لنا أن نبقيها على هيئتها الأصلية. أما بعض المصطلحات الأخرى فقد تكون عرضة للانتشار والذيوع، وقد تدخل لغة الشعر والأدب، وهنا يتوجب علينا أن نختار الكلمات العربية ما استطعنا إلى ذلك سبيلا. أما إذا اضطررنا إلى استعمال كلمة أجنبية فيجب أن نعربها تعريبا تاما، وذلك بأن نفرغها في قالب عربي يسهل لفظها على الناطقين بالضاد.

لا شك أن غاية الكمال في اللغة هي أن يخصص لكل معنى كلمة معينة أو تعبير معين وأن لا يلتبس في الذهن معنيان من كلمة واحدة، في حين أنه لايزال في كل اللغات كثير من الكلمات التي تدل على معان مختلفة وحتى على معان متباعدة. فإذا كانت المصطلحات قد وصلت إلى درجة الكمال في بعض العلوم مثل الفيزياء والرياضيات فإنها بعيدة عن هذه الدرجة في العلوم الإنسانية. وهنا تأتي أهمية مقارنة الاصطلاحات التي تستعملها الأمم المختلفة، لكي تدلنا على ما يجب عمله في مثل هذه الأحوال ولا سيما لكي نتجنب تقليد إحدى اللغات بجميع نواقصها تقليدا أعمى.

فالمصطلح يوضع أحيانا لأدنى ملابسة بينه وبين مسماه، وأوهى صلة بينهما. وإنما القضية التي تطرح نفسها على الساحة العربية هي: تعميم

المصطلحات ونشرها واستعمالها في جميع الأقطار العربية موحدة متفقا عليها. فإننا لا نستطيع أن نتصور اصطلاحا تاما في ذاته غير قابل للتنفيذ والمناقشة بل وقد لا نصل إليه أبدا. وإنما الهدف إيجاد لغة علمية واحدة بجميع مصطلحاتها في الوطن العربي. فاللغة للأمة جميعا، ويجب أن نستكمل كل ما يدعوها للبقاء الخصب النامي، وأن تكون قادرة على تناول الأشياء مهما استدقت بصورة عربية بحتة تخدم الأدب والعلم والفن والصناعة... وأن الأعداد العربية من حيث كونها لغة قومية وافية، لا يضيرها مطلقا إذا كانت جماعة الاختصاص تتفق عالميا على ألفاظ علمية بعينها. فهذا شيء يحدث في جميع اللغات الحية.

ومنذ مطلع القرن العشرين بذل بعض الباحثين جهودهم في اختيار مصطلحات مفيدة، نذكر منهم:

1) الدكتور أمين المعلوف في معجميه الحيوان وأسماء النجوم.

2) الأمير العالم مصطفى الشهابي في معجمه النبات.

3) الدكتور محمد شرف في معجمه العام.

4) المجمع اللغوي المصري في مصطلحاته.

5) الدكتور أحمد عيسى في معجمه للنبات.

وقد بحث موضوع "المصطلحات العلمية" في المؤتمر العلمي العربي الأول الذي عقد في الإسكندرية في صيف عام 1953. واستقرت المناقشات على ضرورة توحيد المصطلحات في البلاد العربية جميعا.

وتطرق المؤتمر العلمي العربي الثاني الذي عقد في القاهرة في صيف عام 1955، إلى بحث هذا الموضوع أيضا وتألفت فيه شعبة المصطلحات درست توحيد الترجمة العربية لنحو عشرة آلاف مصطلح في أربع حلقات هي:

1) حلقة العلوم الرياضية والطبيعية والفلك.

2) علوم النبات والحيوان والصحة العامة.

3) علوم الكيمياء والجيولوجيا.

4) علوم المواد الاجتماعية.

وفي ربيع 1956 وافق مجلس الاتحاد العلمي العربي على خطة بشأن المصطلحات جاء فيها:

– الاهتداء بالمعاجم والقوائم المعبرة في اللغات الأجنبية التي حصرت المصطلحات الدالة على المعاني الكلية في كل فرع وتشتمل على المصطلح الأجنبي الدال على المعنى وتعريفا دقيقا للمصطلح بحيث يكون من الميسور وضع اللفظ العربي وترجمة التعريف إلى اللغة العربية.

– طبع مصطلحات كل مادة في معجم خاص ويرسل المعجم إلى وزارات المعارف والهيئات العلمية والمجامع اللغوية ويلتزم استعمالها.

وأهم ما أراه في هذه الخطة هو "التزام الاستعمال" واتخاذ قرار بالتعريب، ولكننا مع الأسف ما زلنا نجد أنفسنا حيث كنا!!! والسبب في ذلك ليس له علاقة بطبيعة اللغة ولا بقضاياها التي تواجهها، ولكنه يكمن في السياسة التي تسيطر على المؤسسات العلمية العربية التي تنأى باللغة القومية على المجالات العلمية لأسباب مختلفة لا مجال لبحثها الآن.

وسائل نمو اللغة في التعبير عن معاني الحياة والفكر:

يصاحب النمو الحياة ويدل عليها. ولذا فاللغة الحية لغة نامية في ألفاظها وفي أساليبها. واللغة العربية هي إحدى اللغات الحية النامية. وحيوية اللغة تقاس بقدرتها على التعبير بألفاظ خاصة عن كل ما يجول في الفكر وما تتعامل به الحواس. وقد نمت اللغة العربية في مدارج حياتها الطويلة عبر العصور، فتراكمت ألفاظ كثيرة من المهجور وغير المستعمل والمغمور في الكتب العربية، المنشور منها والمخطوط، المعروف منها والتائه بعد في زوايا المكتبات والأقبية، ما يدعم اللغة الحاضرة ويوفر لها الإمكانيات الواسعة للاستيعاب المستجد.

فاللغة العربية كما تنص إحدى الروايات، تتألف من ثمانين ألف مادة، والعلماء يقولون أن المستعمل منها عشرة آلاف. وفضلا عن هذه الثروة اللفظية الهائلة التي تعتبر رصيدا ضخما للغة، فإن اللغة العربية تشتمل في طبيعة تكوينها على عناصر نموها وحيويتها. فهناك القياس والاشتقاق والقلب والإبدال والنحت والارتجال والتعريب.

فالقياس من عناصر اللغات الحيوية التي تمدها بالقوة والنماء والنهوض والفتوة دائما، وأن استقراء القواعد بحد ذاته ليس إلا ضربا من ضرب القياس. فالقياس استنباط مجهول من معلوم فإذا اشتق اللغوي صيغة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى، سمي عليه هذا قياسا. فالقياس اللغوي هو موازنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال رغبة في التوسع اللغوي وحرصا على اطراد الظواهر اللغوية. وقد توسع الكوفيون في القياس، وأباحوا النسج على القليل النادر، فلا يكادون يرون في الأساليب المروية شذوذا بل طرقا متباينة، لنا أن نتخير منها ما نشاء وقد روي عن أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني: **"ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"**. ولا شك أن لحرية الرأي في الأمور الفلسفية والاجتماعية التي نمت وازدهرت في القرنين الثالث والرابع الهجريين، كان لها صدى في البحوث اللغوية أيضا ولا سيما في القياس.

وكان يناهض هذا التيار تيار آخر هو السماع إذ اكتفى اللغويون المحافظون بالسماع، فوقفوا في وجه التطور الذي تعنيه العربية وتدل عليه طبيعتها النامية، وما زال مع الأسف بعض اللغويين اليوم، يتمسكون بهذا الاتجاه ويحاولون ترقيع أمزاق الماضي والتعامي عن مطالب العصر، بل ويتحولون بالبحوث اللغوية إلى ما ينفر من العربية، ويجعلها مستحيلة على محبيها، ناهيك عن أعدائها... هذا مع العلم أن حجة السماع واهية، فقد ورد على لسان أبي عمرو بن العلاء قوله: **"ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافرا لانتهى أليكم علم وشعر كثير"**... فالسماع مبني على الحفظ، وما

لم يحفظ أكثر مما حفظ، مما يسوغ لنا أن نقبل ما يؤديه القياس، ويلغي ما يتمسكون به من حرمة السماع.

أما الوسيلة الثانية لنمو اللغة، ولا سيما من حيث الألفاظ والصيغ فهي ما يسمى بالاشتقاق. والصلة بين القياس والاشتقاق وثيقة. فالاشتقاق عملية استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من أخرى، والقياس هو الأساس الذي تبنى عليه هذه العملية الاشتقاقية كي يصبح المشتق مقبولا معترفا به بين علماء اللغة. إنها طريقة في تنمية اللغة وتوسيعها، تقوم على تحوير العناصر الموجودة في اللغة، وتولدها توليدا طبيعيا، وتظل الفروع المولدة متصلة بالأصل. ويبقى ميسمه اللفظي والمعنوي مائلا فيها، على تنوع وتوسع.

فإذا لم يوجد للكلمة الأعجمية مقابل في العربية يشتق لها لفظ عربي والاشتقاق قياسي في لغة العرب، قال أحمد بن فارس: **"أجمع أهل اللغة إلا ما شذ منهم أن للغة العرب قياسا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض"**، وهنالك ألوان من الاشتقاق متمايزة ولكن أشيعها وأخصبها هو الاشتقاق الصغير ويعنون به: "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة. مثل شارب من شرب، وخذر من حذر".

وذكر أن الأصل في الاشتقاق أن يمون من المصادر، وأصدق ما يكون في الأفعال المزيدة والصفات منها وأسماء المصادر والزمان والمكان. ويغلب في العلم، ويقل في أسماء الأجناس كغراب يمكن أن يشتق من الأغراب وجراد من جرد. والأعلام غالبا منقول بخلاف أسماء الأجناس فلذلك قل أن يشتق اسم جنس لأنه أصل مرتجل، فإن صح فيه اشتقاق حمل عليه كغراب من الأغراب. وقد اشتقوا حديثا (مستشفى) مكان الشفاء و(متحفا) مكان التحف، و(مصرفا) مكان الصيرفي... ألخ.

وقد حمل تيار الجمود بعض المحدثين على القول بأن الاشتقاق سماعي مقيد بأزمان خاصة وأشخاص معينين.

وبالرغم من أن الأقدمين جروا على الاشتقاق من الاسم المعرب، فقالوا: هندس ودرهم، وخندق وقرطس. وجرى المعاصرون على اشتقاق كهرب وكهربائية من الكهرباء، ومغنط ومغناطيسية من المغناطيس واشتقاق أكسد من المعرب أكسيد. أقول بالرغم من ذلك كله فقد وجد في العصر الحديث من يمنع إعطاء ما عربته العرب من اللغات واستعملته في كلامها حكم كلامها فيشتق ويشتق منه بقولهم: "ومحال أن يشتق العجمي من العربي، أو العربي من العجمي.." !!!

ونحن نعتقد أن هذا مفهوم خاطئ فضلا عن جموده وإعاقته لحيوية اللغة... وهم في ذلك يستندون إلى مناقشات جدلية مبنية على قضايا غير مسلم بصحتها... وأن المشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها. فقد كان العرب، في علاقتهم التجارية والسياسية مع الأقوام المجاورة، منذ القدم يتناولون اللفظ الأعجمي، فيصقلونه ويهذبونه بحسب أوزان لغتهم ومنطق لسانهم، فيخرج من لسانهم كأنه عربي صميم. وهكذا فإن هذه الألفاظ تعتبر عربية فصيحة، فكيف يمكن بعد ذلك أن تعتبر لغات مستقلة أو أن تحافظ على عجميتها والرأي عندنا أنها ألفاظ عربية تخضع لقواعد اللغة ونحوها وصرفها دون أي تمييز إلا ما حكم به الذوق السليم في عذوبة الجرس وسهولة اللفظ.

أما إشفاقهم على اللغة من الفساد. وبطلان حقائقها، فهي حجة واهية وغير مقبولة واللغات الحية المعاصرة دليل على ذلك. فإن الدراسات اللغوية تبين أن أكثر من نصف ألفاظ اللغة الإنجليزية ليست إنجليزية الأصل، وأن أقل من نصف كلمات اللغة الفرنسية من أصل لاتيني والباقي من أصول يونانية وألمانية، وإنجليزية وإيطالية، وإسبانية وبرتغالية وعربية وهنغارية وعبرية وسلافية وتركية، ومن لغات إفريقيا، ومن اللغات الأسيوية ومن اللغات الأمريكية الهندية.

وكما أن الحاجة ماسة في العصر الحديث إلى الاشتقاق من المعرب، فإن الاشتقاق من الجامد ليس بأقل أهمية. فقد وقف كثير من اللغويين بالاشتقاق من الجامد عند حد السماع. ففي " لسان العرب " في مادة (جرب) ورد:

"وجوريته فتجورب. أي ألبسته الجورب فلبسه". وورد في محاضرات الراغب. "الحجاج لما جنق الكعبة"، أي أنه اشتق فعلا من "المجنيق".

وورد في نزهة الجليس قول الإمام عليه السلام: "مهرجونا كل يوم". وورد في نشوار المحاضرة "فرطلتها" أي فوزنتها في يدي لأعرف ثقلها اشتقه من الرطل...

ولا شك أن القياس في هذا الباب واسعا أمام اللغة في استيعاب معاني التعامل مع الأدوات الحضارية الحديثة التي تدخل في حياة الإنسان بالعشرات والمئات كل يوم.

فالاشتقاق في أسماء الأحداث ضروري، لابد منه ولا يجوز أن يكون عدم السماع حجة في منع قياسه واطراده. فإنه ربما نظر إلى الفعل الذي تفعله كل أداة مستحدثة، فإن استطعنا أن نشتق لها من فعلها أسماء فذاك. وإلا نظرنا فيها على طريقة التعريب، فإن وضع الكلمات الحديثة في اللغة يجري بصورة رئيسية إما على طريقة الاشتقاق وإما على طريقة التعريب، وقد يجمع بينهما.

التعريب:

التعريب والإعراب في اللغة معناهما واحد وهو الإبانة والإفصاح يقال: أعرب عن لسانه وعرب أبان وأفصح. وتعريب الاسم الأعجمي أم تتفوه به العرب على مناهجها. تقول: عربته العرب وأعربته أيضا. والمعرب هو ما استعمله العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها.

وقد كان للعرب بعض مخالطة لسائر الألسنة في أسفارهم، فعلقت من لغاتهن ألفاظ غيرت بعضها بالنقص من حروفها، واستعملتها في أشعارهم ومحاوراتها حتى جرت مجرى العربي الفصيح ووقع بها البيان. وفي اللغة العربية من اللغات اليونانية والفارسية والسريانية والرومانية والحبشية والعبرانية والهندية الشيء الكثير...

فالمعرب كثير من كلام العرب وفي علوم العرب قديما وحديثا. والاقتباس عام بين اللغات لا تستغني عنه أي لغة ما دام العلم مشاعا بين الأمم... والعلم في نمو وازدياد، فلا بد أن تزداد معه المصطلحات والمسميات. فالتعريب إذن ضروري لحياة العلم... ولا خوف منه على كيان اللغة. فإنما اللغة قائمة بحروف معانيها وأفعالها وصرفها ونحوها وبيانها وشعرها وخصائصها التي تمتاز بها، وأن بضع مفردات غريبة عنها قد التجأت إليها، فأضافت عليها رونقها الخاص وطبعتها بطابعها، لا تؤثر في جوهرها ولا في هويتها.

فالتعريب قد يكون آخر ما يلجأ إليه في النقل عندما لا توجد كلمة عربية تترجم بها الكلمة الأعجمية أو يشتق منها اسم أو فعل أو يتجوز منها مجاز أو ينحت منها لفظ.

واللفظ المعرب يتبع قواعد التعريب في بنائه وتركيبه سواء أشبه العربي من كل وجه أو حفظ على ما يدل على أعجميته.

إن العلوم التطبيقية الحديثة وما تضيفه في كل يوم من الأدوات والمخترعات الجديدة تتطلب ألفظا كثيرة لهذه الآلات والأدوات، كما أن طبيعة بعض العلوم مثل الكيمياء والفيزياء الحديثة التي تتميز بهذا التطور الضخم السريع، وبما تتميز به من مصطلحاتها من حيث ارتباط ألفاظها بعضها ببعض، كل ذلك يبرر لنا اللجوء إلى تعريب الألفاظ، وإلا اختلط الأمر علينا وضاع الهدف وبقينا متخلفين عن اللحاق بالركب المتقدم والبدء في سلم المشاركة والإبداع.

فالتعريب يغني اللغة بذخيرة من الكلمات التي تعبر عن كل ظلال المعاني الإنسانية، كما أنه يمدنا بفيض من المصطلحات العلمية الحديثة التي لا نستغني عنها في نهضتنا العلمية.

وكان هناك فريقان في أمر التعريب، ففريق يذهب إلى وجوب اتباع الكلمة المعربة وزنا عربيا، فليس يكفي أن تتكلم العرب باللفظة الأعجمية حتى

تغدو معربة... وفريق آخر وفيه سيبويه وجمهور أهل اللغة يذهب إلى أن التعريب أن تتكلم العرب بالكلمة الأعجمية مطلقا يلحقونها بأبنية كلامهم حينا، وحينا لا يلحقونها. بل وقد ذهب بعضهم إلى القول: إذا عربت الألفاظ الأعجمية وتمكنت لدى العرب، صرفها العرب واشتقوا منها مثل: ديباج، فرند، زنجبيل، لجام... الخ.

ونحن نرى ألفاظ كثيرة عربت وشاع استعمالها مع وجود نظيرها في اللغة. مما يدل على مرونة هذه اللغة وقدرتها على الاستيعاب والنقل من اللغات الأخرى، دون حرج. فلم يصبها الفساد، ولم تفقد هويتها بل على الضد من ذلك ازدادت غنى وخصوبة وأصبحت لغة عالمية للحضارة والفكر، لفترة طويلة..

ومهما يكن من أمر فلا بد من إباحة التعريب بأوجهه المختلفة ونقل الأسماء الأعجمية إلى العربية بحروفها وذلك مثل أسماء الأعلام الأعجمية واللباس والشراب والطعام والأثاث والعقاقير الطبية غير العربية والأدوية والعلاجات المادية وأسماء الحيوانات والنباتات التي لم يعرفها العرب ولا هي من بلادهم وغير ذلك... الخ.

ولعل من الواجب أن تتعرف جميع المؤسسات اللغوية على أصول يمكن اتخاذها قواعد للتعريب يقاس عليها ويجري على نسقها، ويمكن تطبيقها والسير عليها في التعريب، لكي تصبح الآداب العربية حيثما وجدت متحدة الألفاظ في المصطلحات، فيسهل العلم وتوحد مناهجه ويعم نشره في جميع الأقطار العربية.

وإن ما يسمى باقتراض الألفاظ في اللغات الأخرى ليس سوى الوجه الآخر من التعريب الذي يبيح لنا نقل الألفاظ الأعجمية دون تغيير أو تشذيب.

فقد أصبح اقتراض الألفاظ بين لغات أوربا أمرا مألوفا... وتحرص المعاجم المؤلفة لهذه اللغات على بيان الكلمات الأصلية، والكلمات المقترضة مع ذكر اللغة المستعار منها. فهنالك لغات حديثة يتحرج أهلها في قبول كل أجنبي من الكلمات... وهنالك لغات ترحب بذلك الفيض الزاخر من الألفاظ

المستعارة كالإنجليزية التي يؤكد لنا بعض الباحثين، كما أشرنا سابقا، أن أكثر من نصف كلماتها أجنبي الأصل. واقتراض الألفاظ في أغلب حالاته وليد الحاجة حينا أو الإعجاب حينا آخر، كما رأينا في الألفاظ المعربة التي شاع استعمالها مع وجود نظيرها في الأصل.

النقل المجازي:

وهو طريقة في التوسع اللغوي تستمد من اللغة نفسها، وتفيد من عناصرها اللفظية المائتة والمهجورة. وهذا الأسلوب يطلق عليه اللغويون اسم المجاز مرة والنقل مرة أخرى. أما المجاز فهو تسمية الشيء باسم شيء آخر يقاربه أو يتصل بسبب منه.

وقد يغلب استعمال لفظ في معنى على سبيل المجاز، حتى يصير المجازي هو الذي ينصرف إليه الذهن عند الإطلاق. ومن هنا يمكن بعث الكلمات القديمة للدلالة على معان حديثة بطرق النقل المجازي. ولا يلبث اللفظ لغلبة استعماله في المعنى المجازي، ألا يفهم منه عند التجرد من القرينة إلا هذا المعنى مثال ذلك:

المدرعة، الغواصة، الطيارة، السيارة، الحافلة... الخ.

النحت والتركيب:

التركيب أمر من أمور النحت. فالكلمتان تتركبان إحداهما بجانب الأخرى في كلمة واحدة، وبنحات من أجزاء كل منهما، تنتهيان إلى وضع هو النحت عينه، ويرى بعض اللغويين أن النحت والتركيب أمر واحد بل ويذهبون إلى أنهما لون من ألوان الاشتقاق. وكان القدماء يطلقون " التركيب " على " النحت " كما هو رأي الخليل. ومن اللغويين المعاصرين من يعبر عن النحت في معناه الاصطلاحي " بالتركيب والاختزال".

ويعرف القدماء النحت بقولهم: أنه استخراج كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر.

فالنحت وجه من وجوه نقل الكلمات الأعجمية التي لا مقابل لها، إلى العربية والمنحوت من كلام العرب الذي وقع في اللغة كثير مثل: البسملة، الحمدلة... أما أمثلة النحت المنسوب فهي كثيرة مثل: عبشمي، وعبدري... الخ وبالرغم من اختلاف آراء المعاصرين في التوسع باستعمال النحت في اللغة الحديثة، يجمعون على أن النحت السائغ يزيد العربية الحديثة غنى فهناك من يقول بعدم الحاجة إلى النحت، لا لشيء إلا أن علماء العصر العباسي على حد قوله لم ينحتوا كلمات علمية، وآخرون يقولون أنهم لا يركنون إليه في المصطلحات الجديدة إلا نادرا لا لسبب إلا لأنه على حد قولهم نادر في العربية... الخ. وهنالك فريق معاصر آخر يرى في النحت وسيلة لإغناء العربية الحديثة، وطريقة في التوسع يكفل لها مواكبة الحضارة وعلومها.

إلا أننا في كثير من الأحيان نعبر عن بعض المعاني العلمية بتراكيب متنوعة، فإذا كانت هذه التراكيب قصيرة وسهلة يمكننا أن نستمر في استعمالها على حالها، أما إذا كانت طويلة وصعبة فمن مصلحة العلم واللغة أن ننحتها لأجل تسهيل استعمالها وانتشارها. ومؤدى هذا الرأي أنه يقول بقياسية النحت عند الحاجة، ولا شك أن هذا طريق سوي من طرق نمو اللغة وتطويرها. فقد قال المتقدمون مثلا: اللامتناهي، اللاضروري، اللاأدرية.

ونقول الآن: اللاسلكي، اللامركزية، اللاشعوري.. الخ. لقد برهن بعض البحثين المعاصرين على ضرورة جعل النحت قياسيا لكي يستخدم في مصطلحات العلوم الحديثة ولا سيما في المصطلحات الطبية. ولكن مع ذلك كله ما زال كثير من اللغويين يقفون من ظاهرة النحت موقف المتردد في قبول قياسيته، وما زالوا يرون الوقوف فيه عند حد السماع.

ونحن لا نرى في هذا التضييق إلا إعاقة لمسيرة اللغة، في الوقت الذي نبحث فيه اللغة من جميع إمكانياتها وخصائصها لكي تستوعب طوفان الحضارة الحديثة في أدواتها ومعارفها وعلومها...

وربما كان من المفيد أن نفتح باب القياس في النحت على مصراعه على أن تراعى فيه أوزان الكلمة العربية وانسجام الحروف عند تأليفها...

فالمصطلحات العلمية المركبة من عدة كلمات ثقيلة الاستعمال وتتجه جميع اللغات الحية إلى جعلها قصيرة مستساغة. وليس أمامنا ونحن في دور التجديد السريع إلا أن نفيد من تجارب اللغات الحية. فإما أن نعرب بالنقل وإما أن ننحت من "المصطلحات الوصفية" كلمات مفردة مستساغة لا لبس فيها، بحيث يصبح لكل مصطلح علمي مقابل عربي مكون من كلمة واحدة ذات معنى محدد.

الطرق الكفيلة بتمكين اللغة العربية من مسايرة التطور العلمي والتقني:

لقد اجتازت اللغة العربية في عصورها الذهبية محنة الترجمة أيام العباسيين حتى أصبحت في طليعة اللغات العلمية. ثم جاءت عصور الانحطاط فغيرت مقومات العربية كتابة وكلاما، وجمد نشاطها حتى أصبحت مفتقرة إلى المصطلحات العلمية والفنية... وقد بلغ بها الحال في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل العشرين أن لا يرى لها أثر إلا بين أناس يعدون على الأصابع إذ كان لسان التدريس وأغلب الصحف باللغة التركية. وبعد الحرب العالمية الأولى بدأت حركة عربية نشطة تعنى باللغة العربية وبالتراث العربي. وازدهرت حركة التعريب. وكانت تساير في قوتها وضعفها، قوة النضال الاستقلالي والتحرر من قيود الاستعمار. فقد انبعثت حركة المجامع اللغوية في العقد الثاني من القرن العشرين. فتأسس المجمع اللغوي في دمشق، وفي 1926م تأسس المجمع اللغوي العراقي وكذلك قام اللغوي في القاهرة وكان القصد الأسمى لانبعاث حركة المجامع، العمل لإعداد لغة قومية شاملة في مفرداتها واصطلاحاتها الاستعمالية لاستيعاب المعاني الحضارية المستجدة. قامت هذه المجامع اللغوية، تعضدها جهود لغويين كثر بإنجازات مشكورة ولكنها لم تحقق الهدف الذي من أجله وجدت. وليس من شأننا الآن أن نقوم هذه الجهود. فقد كانت هنالك إنجازات مهمة وتخبطات اتخذها أعداء اللغة العربية للتشنيع والتشهير والسخرية لكي يعيقوا تيار التعريب بل القضاء عليه إذا ما سنحت لهم الفرصة.

لقد رأينا فيما سبق أن اللغة العربية تحمل في طياتها وفي حقيقة تركيبها ووجودها أدوات تعتبر من خصائصها الأساسية، تكفل لها النمو والتطور المتجدد لاستيعاب معاني جميع ما يبدعه الإنسان ويصنعه في حياته المادية والفكرية. وليس هذا بالأمر الجديد على العربية لكي تخشى منه عاقبة الإخفاق، فقد مرت العربية بهذه التجربة من حيث المبدأ وذلك في عصورها التاريخية الزاهرة. ومن هنا نستطيع أن نستخلص القول: أن تعريب العلوم أو عدم تعريبها، وأن تعريب التعليم الجامعي بفروعه العلمية المختلفة، أو عدم تعريبه إنما هو قضية لا علاقة لها بطبيعة اللغة العربية أو بقدرتها على الاستيعاب، ولكنها قضية تتعلق بتيار سياسي يعادي العروبة وتراثها ولغتها وبالتالي يعادي الأمة في جميع أقطارها، ويمنعها من المسيرة في مدارج الحرية والاستقلال الحقيقي.

فإن أيسر مبادئ التربية تقول: **يستطيع الفرد أن يستوعب بلغته القومية أضعاف أضعاف ما يستطيع استيعابه باللغة الأجنبية، مهما كانت درجة إتقانه لهذه اللغة.**

(هذا فضلا سبق وأشرنا إليه من أن الإبداع والابتكار مرتبطان عفويا بلغة الأم أي باللغة القومية).

نقول إن قضية التعريب وعدمه مرتبطة بهذا التيار من ناحية ومن ناحية أخرى ترتبط بذلك التيار الجامد المتقوقع على نفسه، المتفيهق والمتقعر بلغته والمتنطع في أسلوبه، فإن هذا التيار مع الأسف من حيث النتيجة هو الذي يمد تيار المتنكرين للعربية وتراثها وقيمها بالحجج العاجزة.

وهنالك من يقول بتعريب المصطلحات العلمية والدوريات الأجنبية وأمهات المصادر والمراجع العلمية الموضوعة باللغات الأجنبية الحية أولا، لكي نبدأ تعريب التعليم الجامعي ولا سيما في الكليات العلمية. وهذا يعني أيضا من حيث النتيجة أن نبقى تبعا، متأخرين عن التيار العلمي. فإن البحوث العلمية والمخترعات، تضيف إلى المعارف الإنسانية كل يوم عشرات الألفاظ. ونحن

نعتقد أنه لا خير لنا أن نبدأ بممارسة حرك التعريب في مجالاتها المختلفة وبأدوات هذه اللغة النامية التطور، التي أوضحناها سابقا. فإن التفاعل بالممارسة العلمية الجادة وتوطيد العزم على ذلك ييسر لنا التغلب على العقبات التي اجتازتها أمم حديثة لم تكن للغتها القومية الأسباب المتوافرة في خصائص العربية وخلاصة القول فإن الوسائل التي يمكن الاستفادة منها، بصورة رئيسية لتكوين كلمات جديدة بقصد الدلالة على معان جديدة تتلخص في ثلاث طرق أصلية هي:

1) الاشتقاق 2) التعريب 3) النحت. ونحن نعتقد أن الآراء المختلفة حول مدى استخدام هذه الأداة أو تلك أو حول التحفظات أو التحديدات التي يبديها بعض اللغويين على استعمال هذه الأدوات لا يمس جوهر اللغة في شيء. فكيف يمكن أن يكون غنى اللغة في وسائل نموها سببا لإعاقتها عن التقدم ومواكبة الحضارة العالمية.

ولجأت بعض المجامع اللغوية إلى وضع أولويات في استخدام أدوات نمو اللغة مثل الاشتقاق والنحت، مدفوعة بحرصها على سلامة اللغة. فوضع المجمع اللغوي العراقي عند تأسيسه سنة 1926م خطة في وضع الكلمات والمصطلحات العلمية. جاء فيها: **"أن وضع الكلمات الحديثة في اللغة يجري إما على طريقة الاشتقاق وإما على طريقة التعريب، ولا مانع من الجمع بينهما، ويرجع إلى النحت عند الحاجة"**... وكذلك: "لا يذهب إلى الاشتقاق في وضع كلمة حديثة إلا إذا لم يعثر في اللغة على ما يؤدي معناها، بخلاف التعريب. فإنه يجوز تعريب كلمة أعجمية مع وجود اسم لها في العربية".. وكذلك يرجح الشائع المشهور من المولد والدخيل على الوحشي المهجور من الكلمات التي في معاجم اللغة". وهذه قواعد جميلة يقبلها المنطق والحرص على رونق العربية وجمالها، ولكنها لا يمكن أن تكون سببا في إعاقة مسيرة اللغة بحجة القصور في العمل أو الإمعان في التدقيق والاختيار... فليس المقصود مطلقا الوصول إلى المصطلح الذي لا يمكن أن يفضله مصطلح آخر... الخ. ولقد أشرنا إلى الطبيعة الرمزية للألفاظ فيما سبق.

أما مجمع اللغة العربية في القاهرة فقد حدد طريقة في وضع المصطلحات بالتنقيب عنها أولا في كتب اللغة والعلم القديمة، فإذا وجدها اعتمدها. وإذا لم يجدها لجأ إلى الاشتقاق أو المجاز أو النسب أو التصغير، أو نحو ذلك من القوانين اللغوية، حتى تكون ثروة مستمدة من أصولها ومواردها فنستغني بها عن سواها، ونستطيع أن نثبت أمام جيوش الألفاظ الأجنبية التي تحاول أن تغزوها... ويجيز المجمع استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم...

الخاتمة:

إن لغتنا العربية تواجه في هذه الفترة العصيبة من حياة أمتنا أخطارا تداهمها من العدو الأجنبي ومن بعض أبنائها مع الأسف. وأن الواجب يقضي على الغيورين على لغتهم والحريصين على بقاء أمتهم وتدعيم حريتها واستقلالها أن يتكاتفوا من أجل بعث حركة لغوية متطورة وذكية، تصبح بنتيجتها اللغة العربية لغة العلم والأدب والحضارة. تستوعب المصطلحات العلمية وتؤهل علماءها للمشاركة والإبداع.

فالمصطلحات العلمية هي الرافد الأساسي للمعاجم والنهوض باللغة على وجه العموم وهي تشمل ألفاظ الحضارة الحديثة في شتى فروعها: في المعرفة النظرية وفي التطبيقات العلمية ولا يراعى في الاصطلاح إلا الأفضل مما اشتد إليه مسيس الحاجة ولو كانت الكلمة أعجمية الأصل.

وأخيرا فنحن نود أن نجعل اقتراحاتنا على الوجه التالي:

1) لقد حان الوقت لتأسيس مجمع لغوي واحد، تعاونه المؤسسات اللغوية الأخرى في مختلف الأقطار العربية تكون مهمته إعداد المفردات والاصطلاحات الاستعمالية الضرورية بالسرعة اللازمة على أن تلتزم جميع الحكومات العربية ومؤسساتها العلمية والثقافية بالتنفيذ. ويدعم هذا المجمع اللغوي دعما ماليا ومعنويا. ونحن نتطلع لأن يكون اتحاد المجامع اللغوية نواة فعالة لهذه المؤسسة.

2) إيجاد هيئة جامعية، فيها كفاءات ممتازة من أجل ترجمة الدوريات والحوليات والموسوعات العلمية المشهورة ونشرها باللغة العربية.

3) على المؤسسات العلمية العربية اتخاذ خطوات إيجابية في التعاون والتشاور لرفع المستوى العلمي ولكي تتمكن من جعل العربية لغة رسمية للتعليم الجامعي.

4) توطيد الصلات الأدبية بين العلماء والمفكرين والمعلمين في الأقطار العربية.

5) يفتح باب الوضع للمحدثين على مصراعيه بوسائله المعروفة في نمو اللغة وأن يرد الاعتبار إلى المولد ليرتفع إلى مستوى الكلمات القديمة، وأن يطلق القياس في الفصحى ليشمل ما قاسه العرب وما لم يقيسوه، وأن يطلق السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما نسمع من طوائف المجتمع كالحدادين والبنائين وغيرهم من كل ذي حرفة. وأن قبول المسموع الشائع من هذه اللغات الأجنبية التي دخلت إلى لغة المصانع والحرف والمختبرات ولا سيما على نطاق البلاد العربية، يوقعنا في البلبلة والترادف، وهنا يأتي دور المجمع اللغوي الموحد الذي أشرنا إليه. فالألفاظ الدخيلة في عامية كل قطر من الأقطار العربية تختلف باختلاف المؤثرات السياسية والاجتماعية الخ.

6) هنالك مخاطرة في ترك علماء اللغة يعملون وحدهم، دون أن يعمل معهم علماء مختصون في المادة التي يعرض لها الباحث، وذلك بسبب الجهل بمادة العلم نفسه.

7) وضع معجم تاريخي للألفاظ العربية، بحيث يبين المعاني المختلفة التي دلت عليها خلال النصوص وعبر العصور حتى وقتنا الحاضر.

8) وضع معجم لغوي جامع حديث في ترتيبه وسعة مادته واستجابته لمطالب العصر تتعاون في وضعه الأقطار العربية وتلتزم باستعماله.

9) العناية بتحقيق المخطوطات العربية وإحياء ما في المصادر العربية القديمة في مجال اختيار المصطلحات العلمية...

10) القيام بحفريات في الجزيرة العربية بحيث يكون للمجامع والمؤسسات اللغوية مساهمة في إعداد التاريخ العربي القديم.

ونحن نعتقد أن تطور اللغة العربية وجعلها لغة التعليم بجميع فروعه وجميع مؤسساته وكلياته، يعتمد قبل كل شيء على تبني سياسة التعريب. وأن اتخاذ القرار والاندفاع في تطبيقه وممارسته بتوفر جميع المتطلبات اللازمة هو المنطق الحقيقي في معالجة هذه القضية القومية والحياتية للأمة.

المصادر والمراجع

- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، الطبعة الثانية، القاهرة.
- أحمد تيمور: السماع والقياس، الطبعة الأولى، القاهرة، 1374هـ – 1955م.
- أحمد عيسى: التهذيب في أصول التعريب، القاهرة، 1342هـ –1924م.
- أسعد علي: تهذيب المقدمة اللغوية، الشيخ عبد الله العلايلي، بيروت، 1388هـ – 1968م.
- التنوخي – القاضي – أبو علي الحسن بن علي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق عبود الشالحي 5 أجزاء – 1971 – 1972.
- الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد، (465–540هـ)، المعرب من كلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، طهران 1966.
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم حسين بن محمد، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، بيروت 1961.
- السيوطي عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جزءان، القاهرة، 1387–1958.
- عثمان سعدي، قضي التعريب في الجزائر، القاهرة.
- اللسانيات، مجلة في علم اللسان البشري، معهد العلوم اللسانية والصوتية، المجلد الأول العدد 2 جامعة الجزائر.
- محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية وتاريخها، دمشق.
- محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، القاهرة، 1353.

- محمد رضا الشبيبي، تراثنا الفلسفي، بغداد، 1385هـ 1965م.

مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق، الطبعة الثانية، بغداد 1385ه- 1965م.

- المكي العباس بن علي بن نور الدين الحسيني الموسوي، نزهة الجليس وفيه الأدب الأنيس، ج2، النجف – 1967.

- ابن منظور، لسان العرب.

- المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية، دمشق 1956.

- CH. BRUNEAU, Petite histoire de la langue française.

Tome premier. Paris 1966.

• **مجلة "اللسان العربي": الجزء الأول من العدد الثاني عشر(ع. 12 ج. 1)، من الصفحة 50 إلى 62. سنة النشر: 1975.**